واقع وآفاق التنمية الإنسانية العربية

أ.سلّام أمينة

جامعة زيان عاشور بالجلفة

مقدمة:

تعد فكرة التنمية حصيلةً لجهد فكري طويل يعود إلى الفكر الإسلامي والخلدوني على وجه الخصوص، حيث تتجلى هذه الفكرة في فكر الإمام علي بن أبي طالب رضي الله عنه في كتابه "نهج البلاغة" من خلال مفهوم "العمارة"، كما عالج ابن خلدون في بعض نصوص مقدمته أسباب الثروة، صور النشاط الاقتصادي ونظريات القيمة وتوزيع السكان وعوامل التنمية ومقومات العمران، أما في العصر الحديث فقد تجسدت فكرة التنمية من خلال نسق حقوق الإنسان، حيث برز "الحق في التنمية" - وهو من الحقوق التضامنية؛ حقوق الجيل الثالث- بعد تصفية الاستعمار في أغلب دول العالم، وظهور عدد كبير من دول العالم الثالث، وقد احتل هذا الحق مكانة بارزة في أعمال المجلس الاقتصادي والاجتماعي التابع لمنظمة الأمم المتحدة حيث تكللت هذه الأعمال بصدور "إعلان الحق في التنمية" الذي اعتمدته الجمعية العامة في 4 ديسمبر 1986، كما تطور مفهوم جديد للتنمية هو مفهوم "التنمية الإنسانية"، وقد تبلور هذا المفهوم على يد الاقتصادي "أمارتيا سن" صاحب جائزة نوبل في الاقتصاد عام 1999، وتبنى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي هذا المفهوم وبرز من خلال تقارير سنوية تصدر عن هذه الهيئة منذ العام 1990، وفيما يخص الدول العربية فقد حققت مجموعة من المكاسب فيما يتعلق بالتنمية الإنسانية، إلا أن هذه المكاسب لا تزال دون المستوى المرجو لاسيما عند مقارنتها بالتطور الحاصل في دول ومناطق أخرى من العالم.

ومن هنا تتجلى أهمية موضوع التنمية الإنسانية العربية، ذلك أن الإنسان هو الثروة الحقيقية لأي مجتمع وهو الهدف الأساس للتنمية، لذا لا يمكن للدول العربية أن تحقق نهضتها التنموية دون الاهتمام بالعامل الأساسي الذي تتمحور حوله التنمية الإنسانية ألا وهو الإنسان.

وعليه فإن هذه الدراسة تسعى إلى محاولة إسقاط مفهوم التنمية الإنسانية على الواقع العربي من خلال الوقوف على أهم المكاسب المحققة في المنطقة العربية في هذا الإطار ومن ثَم استشراف الآفاق الجديدة التي ينبغي للدول العربية بلوغها في سبيل تحقيق مفهوم التنمية الإنسانية.

ومنه فإن هذا الموضوع يتمحور حول إشكال أساسي يتعلق **بموقع التنمية العربية من الاتجاه العالمي الذي يعد الإنسان كأساس لعملية التنمية والآفاق التي يمكن للمنطقة العربية بلوغها في سبيل تبني هذا الاتجاه ؟**

وتقتضي الإجابة على هذا الإشكال التطرق للمحاور التالية:

- **الإطار المفاهيمي لفكرة التنمية الإنسانية**
- **مستوى بناء القدرات الإنسانية العربية**
- **إشكالية توظيف القدرات الإنسانية العربية**
- **المنطقة العربية في مواجهة تحدي نقص الحرية**
- **آفاق التنمية الإنسانية العربية**

1- الإطار المفاهيمي لفكرة التنمية الإنسانية:

أصبحت التنمية اليوم من أهم القضايا الدولية، فقد توجت بداية الألفية الثالثة بصدور "أهداف التنمية للألفية" التابعة للأمم المتحدة، وهي عبارة عن مجموعة من الغايات تستهدف محاربة الفقر، تحسين الأوضاع الصحية وتعزيز السلم، حقوق الإنسان والاستدامة البيئية بحلول العام 2015[1].

لغةً لفظ التنمية مشتق من "نمّى" بمعنى الزيادة والانتشار، أما لفظ النمو فهو مشتق من "نما- ينمو" وهو يعني الزيادة كذلك لكنه يدل على زيادة الشيء حالا بعد حال من تلقاء نفسه لا بإضافة إليه[2]، على عكس التنمية. أما من الناحية الاصطلاحية فيمكن القول أن خبرة التنمية في الدول النامية تشير إلى ضرورة تبني مفهوم موسع للتنمية يستوعب أبعادا اجتماعية، سياسية، تقانية وبيئية إلى جانب البعد الاقتصادي، فالتنمية عملية **تحرر إنساني** تشمل تحرير الفرد من الفقر والقهر والاستغلال وكل ما يقيد حريته، كما تشمل تحرير المجتمع من ذل التبعية بكل ما تتضمنه من استغلال وتقييد للإرادة الوطنية وهشاشة أمام الصدمات الخارجية، ويبقى الإنسان الهدف والوسيلة الأساسية لعملية التنمية[3].

ومن هنا ظهر مفهوم التنمية الإنسانية human development مع صدور أول تقرير للتنمية البشرية عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة UNDP عام 1990، إذ عرّف هذا التقرير عملية التنمية الإنسانية كما يلي:

" Human development is a process of enlarging people's choices. The most critical ones are to lead a long and healthy life, to be educated and to enjoy a decent standard of living. Additional choices include political freedom, guaranteed human rights and self-respect"[4].

أي أن التنمية الإنسانية **هي عملية لتوسيع خيارات الإنسان، وأهم هذه الخيارات العيش حياة طويلة وصحية، التعليم والتمتع بمستوى معيشي لائق، بالإضافة إلى خيارات أخرى تشمل الحرية السياسية، ضمان حقوق الإنسان واحترام الذات**.فالتنمية الإنسانية تقوم على ثلاث محاور أساسية:

- بناء القدرات الإنسانية الممكّنة من تحقيق مستوى رفاه إنساني human well-being راق

ومن أهم هذه القدرات العيش حياة طويلة وصحية، اكتساب المعرفة وحماية البيئة

- التوظيف الكفء لهذه القدرات في شتى مجالات النشاط الإنساني ومن أهمها البحث والتطوير التقاني، والنمو الاقتصادي
- تحرير القدرات الإنسانية عن طريق الحكم الراشد الذي يضمن الحقوق والحريات الأساسية

ومنه فإن عملية التنمية الإنسانية هي تلك التنمية التي تنطلق من الإنسان، تتم به ومن أجله، أي أنها تتمحور حول الإنسان، فتنمية الإنسان تعني بناء القدرات الإنسانية عن طريق تنمية الموارد البشرية، أما أن تتم

---

[1]-Agni, Kalfagianni, "Ethics and politics on human development", paper prepared for the Annual Meeting of the International Studies Association, San Francisco, California, March 26-29, 2008, p2.

[2]- نصر، محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، القاهرة: دار القارئ العربي، ص234.

[3]- إبراهيم، العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الشروق، 2001، ص94.

[4]-UNDP, "Human Development Report 1990", New York: Oxford University Press, 1990, p10.

التنمية بالإنسان فيعني ذلك أن يتم تمكينه من المشاركة الفعالة في التأثير على مختلف نواحي الحياة، كما يجب أن تهدف التنمية إلى أن يبرز مردود النمو في حياة الإنسان[1].

2- مستوى بناء القدرات الإنسانية العربية:

• الاتجاهات الديمغرافية:

تشتمل السمات السكانية للمنطقة العربية على معدلات خصوبة ونمو سكاني مرتفعة لكنها آخذة في الانخفاض تدريجيا[2]، فبالرجوع إلى توقعات الأمم المتحدة، ارتفع عدد السكان في الدول العربية من 171.6 مليون نسمة عام 1980 إلى 300.2 مليون نسمة عام 2002، ويتوقع أن يبلغ 385.2 مليون نسمة سنة 2015 و631.2 مليون نسمة عام 2050، ويقدر معدل النمو السكاني السنوي ب : 2.6٪ في الفترة 1980- 2002 وقد ينخفض إلى 1.9٪ خلال الفترة 2002- 2015، كما يتوقع أن يسجل هبوطا إلى حوالي 1.3٪ وذلك خلال الفترة 2025- 2050، ويعزى هذا الهبوط إلى الانخفاض المتوقع في نسب الخصوبة لاسيما في الفترة مابين 2015 و2050[3].

كما أن المنطقة العربية بمجملها فتية، والتركيبة السكانية بذاتها تشكل نعمة ونقمة في آن واحد، فالتركيبة السكانية الفتية يمكنها تغذية التنمية، ولكن هناك عدد محدود من الفرص بانتظار هذا الجيل الشاب، فمن أجل تأمين وظائف لهؤلاء الشباب على المنطقة

تأمين مائة مليون وظيفة جديدة بحلول العام 2020 بحسب البنك الدولي*[4].

• مستوى الصحة في الدول العربية:

حققت أغلب الدول العربية مكسبا هاما فيما يتعلق بالعمر المتوقع عند الميلاد، ويتوقع أن يتواصل هذا التحسن بدرجات مختلفة، إذ يتوقع بحلول العام 2050 أن تحقق الإمارات أعلى معدل في المنطقة العربية في هذا الصدد لكل من الذكور(81.9 سنة) والإناث(86.3 سنة)، بينما يتوقع أن تسجل الصومال أدنى المستويات للذكور(62 سنة) والإناث (65.5 سنة)، كما يتوقع أن تحقق 6 دول عربية معدلات أدنى من 80 سنة بالنسبة للعمر المتوقع للإناث بحلول العام 2050 وهي: الصومال، جيبوتي، السودان، موريتانيا، العراق واليمن، أما خلال الفترة (1980- 2005) فقد سجلت مصر أعلى مكسب في العمر المتوقع في حين تم تسجيل أدنى معدل في الصومال، وعموما الدول التي يتوقع أن تسجل أعلى مكسب خلال الفترة (1980- 2050) هي تلك الدول التي

1- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 : خلق الفرص للأجيال القادمة"، عمّان : أيقونات للخدمات المطبعية، 2002، ص14.

2 - نفس المرجع، ص231.

3-Economic and Social Commission for Western Asia , United Nations , " The demographic profile of Arab countries : Ageing of rural populations" , New York , 2007 , pp2-3

* - هو وكالة دولية متخصصة تابعة للأمم المتحدة تقدم قروضا للدول من أجل التنمية اسمه الرسمي "البنك الدولي لإعادة الإعمار والتنمية" تأسس في مؤتمر اقتصادي هو مؤتمر بريتن وودس بنيوهمبشاير بالولايات المتحدة العام 1944 مقره بواشنطن.

4 - كريستن، م.لورد، هل نحن مقبلون على ألفية جديدة من المعرفة :خمس سنوات على تقرير التنمية البشرية العربية حول بناء مجتمع المعرفة، مركز الصبان لسياسة الشرق الأوسط في مؤسسة بروكنغز، 2008، ص 13.

سجلت أدنى المعدلات عام 1980، لذا يتوقع أن تحقق اليمن أعلى تحسن يقدر ب:+24 سنة للذكور و+28 سنة للإناث[1].

وبالنسبة إلى وفيات الرضع والأطفال فقد حققت كل الدول العربية تقريبا انخفاضا مهما في وفيات الأطفال منذ 1980، وبالمقابل سجلت العراق ارتفاعا في هذا المجال خلال الفترة (1985- 2005)، وبينما تنخفض نسبة وفيات الأطفال في الصومال شيئا فشيئا، يتوقع أن تسجل أعلى معدل بين الدول العربية بحلول العام 2050 بمعدل يبلغ 52.1 وفاة لكل 1000 ولادة، كما يتوقع أن تسجل دول عربية أخرى معدلات أعلى من 25 وفاة لكل 1000 ولادة بحلول العام 2050 وتضم هذه الدول كل من : موريتانيا(36.4 وفاة)، جيبوتي(28.3 وفاة) والسودان(26.1وفاة)، أما عن بقية الدول العربية فمن المتوقع أن تتفاوت نسب وفيات الأطفال فيها من 4.9 وفاة لكل 1000 ولادة كحد أدنى في الإمارات إلى 14.5 وفاة كحد أقصى في اليمن[2].

- **مستوى التعليم في الدول العربية:**

بالرغم من النمو السريع في الالتحاق بالمدارس الابتدائية خلال 20 سنة الماضية، إلا أن نسبة عالية من السكان البالغين لا يزالون أميين، وتميز نسب الأمية المرتفعة منطقة شمال أفريقيا والشرق الأوسط عن أغلب دول أمريكا اللاتينية وشرق آسيا، ففي المغرب واليمن على سبيل المثال لا يزال حوالي 50٪ من السكان أميين، كما أن عدد الأميين في المنطقة يمثل 1.5٪ من الأميين في العالم، وتمثل نسبة النساء الأميات في المنطقة حوالي 2.2٪ من النساء الأميات في العالم[3].

أما عن نسب الالتحاق الإجمالي بالتعليم فوفقا لإحصاءات العام 2008، حققت دول منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا نسبة التحاق تقدر ب:83٪ إلا أن هذه النسبة تتفاوت من دولة لأخرى ، فجيبوتي مثلا لم تحقق إلا نسبة 33٪، بينما تشكل هذه النسبة ثلث ما حققته دول أخرى مجاورة كإيران إذ تبلغ نسبة الالتحاق بالتعليم فيها 99٪، أما عن الجزائر، مصر، لبنان، الأردن، المغرب، سوريا، الضفة الغربية وغزة فقد حققت نسب تتجاوز 90٪، وفيما يخص الكويت والعراق فتقدر نسب الالتحاق فيها بحوالي 85٪، أما اليمن فبلغت هذه النسبة فيها 67٪[4].

- **مستوى حماية البيئة:**

بالرغم من النظم الإيكولوجية المتنوعة التي تميز الدول العربية، إلا أن هذه الدول تواجه جملة من المشاكل البيئية المشتركة، ويمكن تصنيف هذه المشاكل إلى صنفين:شح الموارد والتلوث البيئي، ومن أبرز الموارد التي تفتقر إليها المنطقة العربية الموارد المائية، فقد صنف البنك الدولي 22 بلدا تحت خط الفقر المائي وهي تلك الدول التي يقل فيها نصيب الفرد عن 1000م^3 من المياه سنويا، ومن بين هذه الدول تم تصنيف 15 دولة عربية، كما تشير توقعات البنك الدولي إلى أن متوسط موارد المياه المتجددة في منطقة الشرق الأوسط وشمال

1-Economic and Social Commission for Western Asia , United Nations , "Demographic change in the Arab countries : Prospects for the future" , Beirut , 2008,, pp4-8.

2- Economic and Social Commission for Western Asia, United Nations, "The demographic profile of Arab countries : Ageing of rural populations", New York, 2007, p4.

3- The World Bank, "The road not traveled :Education reform in the Middle East and North Africa", MENA development report, Washington.D.C, 2008, p22.

4-Ibid, p168.

أفريقيا ستنخفض من حوالي 1000 م^3 سنة 1997 إلى 740 م^3 للفرد سنويا عام 2015، ومن بين العوامل التي تزيد من حدة مشاكل المياه في المنطقة العربية ما يلي :

- تقاسم حوالي 85٪ من دول المنطقة موارد المياه المتاحة مع دول أخرى، إلا أن العوامل السياسية تعوق تقسيم المياه على نحو رشيد
- تسارع النمو السكاني ما يشكل ضغطا متزايدا على نصيب الفرد من المياه
- الافتقار إلى برامج ترشيد استخدام المياه[1].

كما تغلب على المنطقة العربية البيئة الصحراوية، وتتفاوت نسب الأراضي الزراعية عبر المنطقة من دولة لأخرى، حيث تبلغ 63٪ في فلسطين بينما تقدر ب: 2٪ في الكويت، وبالنظر إلى منطقة الإسكوا* يلاحظ أن الأراضي المزروعة فيها لا تحتل إلا 4.5٪ من المساحة الإجمالية، مقابل متوسط عالمي بلغ 12٪ عام 2002، كما تشكل الأراضي المروية 50٪ من مساحة الأراضي الزراعية مقابل متوسط عالمي قدره 18٪ ويقع معظم هذه الأراضي في مصر التي تعتمد اعتمادا شبه تام على الري في إنتاج المحاصيل وتغطي الغابات نسبة 2٪ فقط من مساحة الأراضي، ومن ناحية أخرى تعاني البيئة البرية في المنطقة من تدهور الأراضي بسبب فقدان التنوع البيولوجي، نزع الغابات، التصحر، تلوث الأراضي بسبب النفايات واستصلاح الأراضي لأغراض التوسع العمراني كما تعاني نسبة 75٪ من أصل 4.8 مليون كلم^2 من الأراضي في المنطقة من تدهور تتراوح درجته بين خفيف وحاد، إذ يصيب التدهور 100٪ من الأراضي في كل من سوريا، قطر والكويت، وأكثر من 95٪ في العراق واليمن[2].

أما فيما يخص مشكل التلوث فقد ازدادت انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون co2 - الذي يمثل الغاز الرئيسي من بين غازات الاحتباس الحراري- في منطقة الإسكوا بنسبة 18٪ منذ العام 2000، وبلغت 910 مليون طن سنويا عام 2003، وعلى مستوى دول مجلس التعاون الخليجي ارتفعت نسبة انبعاثات هذا الغاز بنسبة 21٪ منذ العام 2000، كما زادت هذه الانبعاثات أكثر من النصف في كل من عمان، قطر والسعودية منذ 1990، وبالنظر إلى نصيب الفرد من انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون فقد بلغ 17 طن عام 2003، أي بزيادة تبلغ 5٪ منذ سنة 2000، مقارنة بالمتوسط العالمي البالغ 4 أطنان، كما صنفت كل من الإمارات، البحرين، قطر والكويت بين الدول العشرة التي تتصدر قائمة الدول التي تفوق فيها انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون 20 طن للفرد الواحد، هذا وتدل البيانات المتوافرة أن من أسباب هذه الانبعاثات العمليات الصناعية، تصريف النفايات الصلبة والخطرة بطرق غير ملائمة واحتراق النفط في إنتاج الطاقة الكهربائية، إلا أن نسب هذه الانبعاثات قد تنخفض مستقبلا في ظل الجهود المبذولة لرفع مستوى كفاءة إنتاج الطاقة واستهلاكها في المنطقة، وكذلك لأن عددا متزايدا من شركات النفط يعتمد تقانات لا تصدر منها أية انبعاثات، كما أن الغاز الطبيعي يستخدم في محطات الطاقة والتحلية، وتتعرض البيئة لتهديد تلوث الهواء الذي ينتقل إلى أنحاء

---

[1] - الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق، ص ص40- 41.

* - هي اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا والتابعة للأمم المتحدة تشمل أربعة عشر دولة عربية هي: السعودية، قطر، البحرين، الإمارات، الكويت، عمان، لبنان، مصر، العراق، السودان، الأردن، فلسطين، اليمن وسوريا.

[2] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، "البيئة في السياق عبر الحدودي في منطقة الإسكوا : الحالة الراهنة والتوصيات المقترحة"، نيويورك، 2005، ص ص79_80.

المنطقة وأبعد منها، إلى جانب الأمطار الحمضية والنتائج الإقليمية والعالمية العميقة للتغير المناخي، فكلها تشكل تهديدات عابرة للحدود، وينبغي وضع الإستراتيجيات الرامية إلى الحد من آثارها على الصعيد الإقليمي[1].

3- إشكالية توظيف القدرات الإنسانية العربية:

• مستوى البحث العلمي والتطوير التقاني:

بالنسبة للدول العربية، فقد احتوت قائمة أشهر 5 آلاف باحث في العالم اسما عربيا واحدا لجزائري خبير بالمناعة : السيد "بوجمعة سمراوي"، وقد زادت الدول العربية ما تنتجه من منشورات علمية بنسبة 18٪ خلال الفترة (2000- 2004) وتبقى مصر مركز البحث والنشر بين الدول العربية وهي تنتج ضعف ما تنتجه أية دولة عربية أخرى، ومع ذلك فإن إنتاج كل من قطر، اليمن، الإمارات، الجزائر وتونس من المطبوعات العلمية قد ازداد بالنسبة الأكبر بين الدول العربية خلال الفترة (2000- 2004)، وقد بلغ عدد البحوث العلمية لكل مليون مواطن 0.02 في مصر سنة 2005، 0.07 في السعودية، 0.01 في الجزائر و0.53 قي الكويت، وبالمقارنة تنشر الولايات المتحدة الأمريكية 43 بحثا علميا لكل مليون مواطن، وتنشر سويسرا 80 بحثا، إسرائيل 38 بحثا، الهند 0.04 بحث والصين 0.03 بحث، وبالرغم من أن النساء تمثلن 30٪ من الباحثين في المنطقة العربية إلا أن القليل منهن حصلن على التميز العالمي، فمن بين 52 امرأة قامت منظمة اليونسكو بتكريمهن لإنجازاتهن في مجال العلوم في الفترة (1998- 2008) هناك 4 نساء عربيات فقط واحدة من مصر وواحدة من الإمارات والأخريين من تونس، وقد سجلت الدول العربية بشكل عام ارتفاعا بنسبة 27٪ فيما يتعلق ببراءات الاختراع خلال الفترة (1995- 2004) لكن هذا الأداء يبقى ضعيفا مقارنةً مع دول أخرى، حيث كانت نسبة الارتفاع في إسرائيل 63٪ وفي تشيلي 48٪[2].

• تطورات النمو الاقتصادي العربي:

بالنظر إلى منطقة الإسكوا، بلغ متوسط الناتج المحلي الإجمالي 5.9٪ سنة 2006 و5.4٪ سنة 2007، كما شهدت الدول الأقل نموا في المنطقة مستويات غير مسبوقة من الفقر، وأبرز مثال على ذلك قطاع غزة حيث يعيش حوالي 80٪ من الأسر دون خط الفقر، وأصبح سكان غزة أكثر اعتمادا على المعونات الغذائية من ذي قبل، حيث يتلقى 80٪ من الأسر معونة إنسانية وفقا لإحصاءات 2008، مقابل 63٪ سنة 2006، أما عن دول مجلس التعاون الخليجي فقد بلغ متوسط نمو الناتج المحلي الإجمالي فيها سنة 2007 ما يعادل 5.2٪ مقابل 6.1٪ سنة 2006، أما الدول ذات الاقتصادات الأكثر تنوعا في منطقة الإسكوا، فقد بلغ متوسط النمو فيها 6٪ سنة 2007 مقابل 5.6٪ سنة 2006، وفي مصر مثلا انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 7.3٪ سنة 2007 إلى 6.7٪ عام 2008، وفي الأردن انخفض من 6٪ إلى 5.5٪ خلال نفس الفترة، أما في العراق فقد ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى 7٪ عام 2008، بعد أن كان يقدر ب : 6.1٪ سنة 2007 و5.9٪ سنة 2006[3].

---

[1]- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، المرجع السابق، ص ص104- 105.

[2] - كريستن، م.لورد، المرجع السابق، ص ص33- 35.

[3] - اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2007- 2008"، نيويورك، 2008، ص ص3- 4.

4- الدول العربية في مواجهة تحدي نقص الحرية:

وفقا لمؤشر الديمقراطية العربية (Arab Democracy Index : ADI) – الذي يدرس الفترة الممتدة من بداية شهر جويلية 2006 إلى غاية أواخر شهر جوان 2007 – حققت الأردن أعلى علامة (609) من أصل 1000، تليها المغرب (561)، ثم فلسطين (553)، مصر(512)، اليمن (494)، لبنان (489)، الجزائر (485) والسعودية (363)، لذا فإن "التحول الديمقراطي" democratic transition وفقا لهذا المؤشر لا يزال في الطور الأول في الدول العربية، ويعتمد بشكل كبير على التشجيع الخارجي، ويقوم المؤشر بتصنيف عملية التحول الديمقراطي حسب وسائل هذا التحول وممارساته، وقد سجلت الدول العربية المشمولة بدراسة هذا المؤشر علامة (407) في الممارسات مقابل (752) في الوسائل أي حوالي الضعف، ويلاحظ هنا أن الوسائل تشمل النصوص القانونية والدستورية فقط، وأن عمليات الإصلاح القانوني تستقبل التشجيع من الخارج والذي بدأ منذ أوائل التسعينات إلا أن انعكاسه على الممارسات السياسية لا يزال ضعيفا، وفي المقابل سجلت السعودية علامتين متقاربتين : (350) في الوسائل و(368) في الممارسات، وهذا يرجع إلى عدم تحقيق تقدم معتبر في عملية التحول الديمقراطي، أما الدول العربية الأخرى المشمولة بدراسة المؤشر فقد بدأت سلفاً عملية التحول وتقدمت في مجال الإصلاح القانوني فيما يخص النصوص القانونية والدستورية، إلا أنها لم تتقدم بعد بشكل مماثل فيما يخص التنفيذ، فقد حققت مصر علامة (885) بالنسبة للوسائل و(326) بالنسبة للممارسات، أما فلسطين فقد حصلت على علامة (860) في الوسائل مقابل (436) في الممارسات، وفي المغرب تم تحقيق علامة (825) للوسائل و(451) للممارسات، أما في اليمن (825) للوسائل و(367) للممارسات، الجزائر (785) للوسائل و(354) للممارسات، لبنان(725) للوسائل و(395) للممارسات والأردن (760) للوسائل و(551) للممارسات، كما يصنف المؤشر عملية التحول الديمقراطي حسب القيم أو المبادئ، فيلاحظ أن معدل الدول الثمانية مجتمعة يتناقص من (535) لاحترام الحقوق والحريات، إلى (520) لتواجد المؤسسات العامة القوية والمساءَلة، إلى(490) لحكم القانون إلى (431) للمساواة والعدالة الاجتماعية من أصل 1000، وعلى صعيد الدولة الواحدة يلاحظ أن محدد احترام الحقوق والحريات يقع في قمة المبادئ الأربعة في اليمن ولبنان، بينما يقع في أسفل قائمة المبادئ بالنسبة للسعودية والمغرب، وبالمقابل نجد حكم القانون في أعلى القائمة بالنسبة للأردن، الجزائر، السعودية وفلسطين، إلا أن محدد المساواة والعدالة الاجتماعية لم يتموقع في قمة القائمة في أية دولة من الدول المشمولة بدراسة المؤشر، بينما يشغل محدد المؤسسات العامة القوية والمساءَلة قمة المبادئ في كل من المغرب ومصر، وقد بلغ معدل الدول الثمانية فيما يخص مساءَلة الحكومة (580) من أصل 1000، وبشكل عام حققت الأردن أفضل علامة في المؤشر العام، واحتلت المرتبة الأولى فيما يتعلق بالممارسات وحكم القانون، أما الجزائر فقد كانت في المرتبة ما قبل الأخيرة في الممارسات وكذا في المساواة والعدالة الاجتماعية، لكنها حصلت على علامة أعلى من علامة الدول الثمانية مجتمعة فيما يتعلق بالوسائل، وحققت فلسطين أعلى مرتبة في المساواة والعدالة الاجتماعية، وحققت لبنان أعلى مرتبة بالنسبة لاحترام الحقوق والحريات[1].

[1]-The Arab Reform Initiative, The Palestinian Center for Policy and Survey Research, The state of reform in the Arab world 2008: The Arab Democracy Index, 2008, pp22-29.

5- آفاق التنمية الإنسانية في الدول العربية:

• **الآفاق الديمغرافية:**

تشهد المنطقة العربية بوادر فرصة ديمغرافية لابد من استغلالها لذا يتعين تحسين عملية اتخاذ القرار عبر ربطه بمراكز البحث على نحو يضمن تبني السياسات الاقتصادية والاجتماعية التي تساعد على تحويل المدخولات نحو الاستثمار، وكذا تبني استراتيجيات تكميلية أخرى لتحديد المستوى التقاني الملائم، ولابد أن يترافق كل هذا مع سياسات للتعليم والصحة تعتني بنوعية حياة الناس وتسلط الضوء بالخصوص على تأهيل الناس لاكتساب المهارات والمعرفة الضرورية لهم للاندماج في سوق العمل، ويمكن تلخيص الدور الذي يجب أن تقوم به الدول العربية لاستغلال الفرصة الديمغرافية فيما يلي :

الحكم الراشد

تحسين بيئة سوق المال والأعمال

الاهتمام بالموارد البشرية[1].

• **آفاق الصحة:**

لا تزال الرعاية الصحية في المنطقة العربية تواجه عراقيل كبيرة لاسيما في نوعية الخدمات وإمكانية الحصول عليها، ففي القطاع العام غالبا ما يواجَه السكان بفريق عامل غير ملائم مع ساعات انتظار طويلة، كما أن القطاع الخاص غالبا ما لا ينظم بشكل ملائم، هذا بالإضافة إلى عوامل أخرى تزيد الوضع سوءا في المنطقة العربية كالفقر، الموارد المحدودة وآثار الحروب والنزاعات، لذا هناك حاجة ماسة لإعادة توجيه نظم الرعاية الصحية وتعزيز تنمية الموارد البشرية في القطاع الصحي للدول العربية، ففي أغلب الدول العربية لا يزال هناك سوء توزيع في مختلف أصناف عمال الصحة، إلى جانب أن ما يتم تدريسه لموظفي الصحة في المؤسسات التعليمية لبعض الدول العربية يختلف عما تتم ممارسته في الميدان، وعليه يتعين التأكيد على مجموعة من العوامل لمواجهة هذه التحديات:

- إعادة النظر في البرنامج الدراسي للمؤسسات التعليمية المعنية لضمان استجابة التعليم والتدريب لمتطلبات خدمات الصحة الوقائية والعلاجية
- تطوير آليات فعالة لتبادل الآراء والخبرات بين المؤسسات والخبراء في القطاع الصحي
- التأسيس لتعاون مكثف بين وزارات الصحة والمصالح الطبية ومدارس الصحة العامة
- التزام مصالح الصحة العامة بتنظيم وتقويم سياسات الصحة الوطنية[2].

• **آفاق المعرفة :**

يجب التأكيد على مسؤولية الدولة لضمان جودة عالية في التعليم للجميع، لاسيما في طور التعليم العالي، فنتيجة لانتشار الفقر وارتفاع تكاليف التعليم، أصبحت مواصلة التعليم والوصول إلى الأطوار العليا منه، أصبح ذلك معتمدا على الموارد المالية، لذا على الدول أن تؤمن توافر الموارد المالية الضرورية للفقراء عن

1- Economic and Social Commission for Western Asia , United Nations , "Demographic change in the Arab countries : Prospects for the future" , Beirut , 2008,pp8-10.

2- Alwan, Ala'din, "Challenges for public health in Arab countries", Arab Medical Journal, 2004, pp49-51.

طريق المنح المدرسية للمحتاجين، وبالمقابل هناك حاجة لدعم التعليم غير الحكومي وغير الربحي كمنافس للتعليم الحكومي[1].

لذا يمكن القول أن إصلاح التعليم هدف متعدد الأبعاد تتفاعل أبعاده هذه بقوة وأهمها :

- تبني تقويم صارم ودائم كوسيلة لتحقيق جودة عالية في التعليم، خاصة في مجال تطوير البرامج والمناهج
- الاستخدام الكافي للتقانة الحديثة لاسيما في التكوين والاتصال من أجل تطوير التعليم وتيسير اكتساب مهارات عصر المعرفة
- تعزيز التعليم المهني التقاني والمرتبط باحتياجات التنمية والقطاع التجاري
- التأكيد على التعليم قبل المدرسي وبناء نظام فعال من أجل تعليم لمدى الحياة للبالغين[2].

• **<u>الآفاق البيئية:</u>**

لابد من العمل على بناء إستراتيجية لحماية البيئة العربية وتشمل هذه الإستراتيجية جملة من العناصر أهمها:

- العمل ضمن إطارين زمنيين، وذلك بوضع خطط قصيرة الأمد وأخرى طويلة الأمد، بحيث تهدف الأولى إلى التركيز على المشاكل البيئية الملحة في حين تستهدف الثانية معالجة المشاكل التي تحتاج إلى جهد مستمر خلال فترة طويلة
- وضع سلّم أولويات يهدف إلى التركيز على المشاكل البيئية ذات الأولوية العليا ووفقا لإعلان أبو ظبي الصادر عن وزراء البيئة العرب في فبراير 2001 تتمثل تلك المشاكل فيما يلي:

شح الموارد المائية الحاد وتدهورها، شح وتدهور الأراضي الزراعية، الاستهلاك غير الرشيد لمصادر الثروة الطبيعية، زيادة المناطق الحضرية وما يترتب عن ذلك من مشاكل، تدهور البيئة البحرية والمناطق الساحلية والرطبة

- وقف أسباب تدهور البيئة ومعالجة المشاكل البيئية في مراحل مبكرة
- استخدام أدوات الاقتصاد البيئي الحديثة من أجل التوفيق بين التنمية الاقتصادية وحماية البيئة واعتماد إستراتيجية "الإنتاج الأنظف" التي تتضمن اعتماد نمط أفضل للإنتاج والاستهلاك من وجهة النظر البيئية
- زيادة المشاركة الشعبية في خطط حماية البيئة[3].

• **<u>آفاق البحث والتطوير:</u>**

- استخدام تقانة المعلومات والاتصالات في شتى القطاعات
- تجسيد مبدأ التكامل المعلوماتي العربي
- المعالجة الحاسوبية للغة العربية

1-Nader, Fergani, "Educational reform can empower youth in Arab countries and help build human development", background paper prepared for the Education For All Global Monitoring Report 2009, 2008, pp6-7.

2-Ibid, pp13-15.

3- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، المرجع السابق، ص ص43- 44.

- تحرير قطاع الاتصالات مع توفير قدر ملائم من الضبط الحكومي لضمان حد أدنى من خدمات الاتصال لمحدودي الدخل وكذا للمناطق النائية
- التنسيق بين الدول العربية في مجال الاتصالات
- تنمية روح المشاركة المجتمعية في عمليات التنمية المعلوماتية
- تنمية الموارد البشرية في مجال استخدام تقانة المعلومات والاتصالات عن طريق تأهيل الكوادر المهنية المتخصصة في مختلف القطاعات وتدريبهم على استخدام تقانة المعلومات والاتصالات
- رقمنة المحتوى العربي في شتى المجالات كالوثائق الإدارية والأصول التراثية
- الاستفادة من البحوث العلمية في خطط التنمية العلمية والتقانية[1].

• **الآفاق الاقتصادية:**

لتحسين الأداء الاقتصادي العربي لابد من تطوير القطاع الاقتصادي وذلك عبر عوامل منها:

- الاهتمام بتقوية المصارف المركزية والخدمات المالية
- توفير الحوافز الاقتصادية والتسهيلات التجارية وإقامة نظام رقابي لمكافحة الاحتكار
- زيادة الكفاءة الحكومية وتخفيف البيروقراطية وتوفير عناصر الحكم الراشد
- كما ينبغي إنتاج المعرفة واستخدامها بفعالية لتوفير يد عاملة مؤهلة ومدربة لتعزيز القدرة على المنافسة وجذب الاستثمار، من خلال توفير مناهج تعليمية تلبي احتياجات سوق العمل إلى جانب التدريب المهني في مواقع العمل، ومن أهم عوامل تحسين الأداء الاقتصادي للدول العربية تحقيق التكامل الاقتصادي بينها، ويساعد توظيف تقانات المعلومات والاتصالات على تحقيق هذا التكامل، كما يتعين توفير الاستقرار الأمني والسياسي وإزالة الصراعات، إلى جانب تعزيز التجانس الاجتماعي بتحقيق التجانس الديني والعرقي، وتقليص تفاوت الدخل بين الأفراد[2].

• **الآفاق السياسية:**

يقتضي قيام مجتمع الحرية والحكم الصالح - حسب تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004- إصلاحا متكاملا للحكم في 3 مستويات مترابطة : داخليا، إقليميا ودوليا

- **أسس الإصلاح الداخلي:** ومن أهم هذه الأسس :

- الالتزام بالقانون الدولي لحقوق الإنسان من خلال التصديق على كل وثائق حقوق الإنسان الأساسية، والعمل على مراجعة التشريعات الوطنية لضمان توافقها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان
- تقييد رئاسة السلطة بالقانون عن طريق جعل النظم الملكية دستورية يملك فيها الملك ولا يحكم، ويجعل النظم الجمهورية برلمانية يتم الفصل فيها بين السلطات، بحيث تكون إرادة الناخبين الحرة هي الفيصل في اختيار البرلمان والحكومة
- تعزيز الحقوق المدنية والسياسية من خلال التشريع والدساتير
- ضمان استقلال القضاء بما يشمل استقلال القضاء كسلطة واستقلال القضاة كأفراد
- إلغاء حالة الطوارئ

---

[1]- نفس المرجع، ص ص79- 80.

[2]- نفس المرجع، ص ص91- 94.

- كفالة الحريات الشخصية والقضاء على التمييز ضد الأقليات[1] .

من هنا يتبين أنه لا يمكن تحقيق منافع الإصلاح إلا بالتزام قوي ومستدام من طرف السلطة، وعليه فإن برنامج الإصلاح ينبغي أن يشمل إصلاح جوهر الحكم أي مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى تفعيل صوت الشعب وذلك من خلال جملة من الأسس من أهمها:

- إصلاح مؤسسات الدولة، وتكمن مفاتيح الإصلاح المؤسسي في تحسين التمثيل السياسي، الخدمة المدنية وسيادة القانون

- تحرير القدرات من خلال إعلاء صوت الشعب، وذلك عبر تقوية مؤسسات الحكم المحلي بما يضمن مشاركة فعالة للمواطنين، وتحرير منظمات المجتمع المدني بالإضافة إلى تشجيع الإعلام الحر والمسؤول[2].

- أسس الإصلاح على المستوى الإقليمي :

يتضمن الإصلاح على هذا المستوى إيجاد تكامل إقليمي بين الدول العربية والذي يتطلب:

- إبرام اتفاقية تنشئ تنظيما إقليميا عربيا بحيث تكتسب هذه الاتفاقية قوة القانون

- إقامة مؤسسة قضائية إقليمية تقوم بتفسير هذه الاتفاقية وتستند إليها في فض المنازعات المتعلقة بتطبيق الاتفاقية المنشئة، كما يتعين بطبيعة الحال إيجاد جهاز تنفيذي إقليمي وإشراك جهاز نيابي في عملية اتخاذ القرار

- كما يجب إبرام ميثاق عربي جديد يتوافق مع كامل منظومة حقوق الإنسان، ويوفر الآليات اللازمة لوقف انتهاكات حقوق الإنسان على الصعيد الوطني والقومي، ولعل أهم هذه الآليات إنشاء مجلس عربي لحقوق الإنسان وكذا محكمة عربية لحقوق الإنسان ذات قرارات ملزمة

- أسس الإصلاح على الصعيد الدولي :

لا تزال المنطقة العربية تعاني من عدة نزاعات داخلية وحدودية، وهو ما يقع ضمن مسؤولية الدول العربية بالإضافة إلى فشل النظام الدولي في معالجة هذه المشكلات لذا يتعين إصلاح هذا النظام ابتداءً من إصلاح منظمة الأمم المتحدة بحيث تصبح آلية لحفظ الأمن والسلم فعليا لا حبرا على ميثاق الأمم المتحدة، وفي هذا طرحت عدة اقتراحات لعل أبرزها تغيير بنية مجلس الأمن وطرق اتخاذ القرار الدولي من خلاله وتوسيع نطاق إلزامية توصيات الجمعية العامة[3].

مما سبق يتبين أن المنطقة العربية قد حققت مكاسب هامة فيما يتعلق ببناء القدرات الإنسانية لاسيما في مجال الصحة والتعليم كما أن المنطقة بمجملها فتية وهذا ما يمثل فرصة ديمغرافية ينبغي استغلالها، إلا أن المشاكل البيئية قد تعيق بناء تلك القدرات، أما عن مستوى توظيف القدرات الإنسانية فلا يزال أمام المنطقة العربية طريق طويل لاسيما فيما يخص مستوى البحث والتطوير التقاني وكذا مستوى النمو

---

[1]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية،" تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 : نحو الحرية في الوطن العربي"،عمّان : المطبعة الوطنية،2005، ص ص158- 162.

[2]- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،" تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002: خلق الفرص للأجيال القادمة"،عمّان: أيقونات للخدمات المطبعية،2002،ص ص110- 113.

[3]- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية، المرجع السابق، ص ص166- 168.

الاقتصادي، وبالنسبة لمستوى تحرير القدرات الإنسانية فالمنطقة تعاني كذلك من نقص كبير في هذا المجال وهذا ما يعني أن مستوى التنمية الإنسانية العربية مازال دون المستوى الذي ينبغي تحقيقه، لذا يتعين على الدول العربية أن تعمل جاهدة في سبيل بلوغ الآفاق التنموية المذكورة أعلاه ولا بد لها في ذلك أن تؤسس إستراتيجيتها التنموية على الوسيلة الأساسية والغاية النهائية لعملية التنمية؛ الإنسان.

المراجع المعتمدة:

بالعربية:

- إبراهيم، العيسوي، التنمية في عالم متغير: دراسة في مفهوم التنمية ومؤشراتها، الطبعة الثانية، القاهرة: دار الشروق، 2001.
- الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، "تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 : خلق الفرص للأجيال القادمة"، عمّان : أيقونات للخدمات المطبعية، 2002.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، "البيئة في السياق عبر الحدودي في منطقة الإسكوا : الحالة الراهنة والتوصيات المقترحة"، نيويورك، 2005.
- اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، الأمم المتحدة، "مسح للتطورات الاقتصادية والاجتماعية في منطقة الإسكوا 2007- 2008"،نيويورك، 2008.
- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي،الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي،برنامج الخليج العربي لدعم منظمات الأمم المتحدة الإنمائية،" تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2004 : نحو الحرية في الوطن العربي"،عمّان : المطبعة الوطنية،2005.
- كريستن، م.لورد، هل نحن مقبلون على ألفية جديدة من المعرفة :خمس سنوات على تقرير التنمية البشرية العربية حول بناء مجتمع المعرفة، مركز الصبان لسياسة الشرق الأوسط في مؤسسة بروكنغز، 2008.
- نصر، محمد عارف، نظريات التنمية السياسية المعاصرة: دراسة نقدية مقارنة في ضوء المنظور الحضاري الإسلامي، القاهرة: دار القارئ العربي.

In English :

-Agni, Kalfagianni, "Ethics and politics on human development", paper prepared for the Annual Meeting of the International Studies Association, San Francisco, California, March 26-29, 2008.

- Alwan, Ala'din, "Challenges for public health in Arab countries", Arab Medical Journal, 2004.

- Economic and Social Commission for Western Asia , United Nations, "Demographic change in the Arab countries : Prospects for the future" , Beirut , 2008.

-Economic and Social Commission for Western Asia , United Nations, " The demographic profile of Arab countries : Ageing of rural populations" , New York , 2007.

-Nader, Fergani, "Educational reform can empower youth in Arab countries and help build human development", background paper prepared for the Education For All Global Monitoring Report 2009, 2008.

- The World Bank, "The road not traveled :Education reform in the Middle East and North Africa", MENA development report, Washington.D.C, 2008.

-The Arab Reform Initiative, The Palestinian Center for Policy and Survey Research, The state of reform in the Arab world 2008: The Arab Democracy Index, 2008.

-UNDP, "Human Development Report 1990", New York: Oxford University Press, 1990.